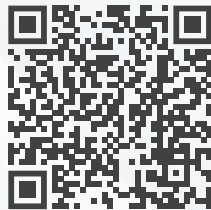


تقدير موقف
يونيو 2026



غزة في ظل التحولات الجيوسياسية الجديدة

إعداد
وحدة البحوث و الدراسات



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

  **ASAMCENTER**



ASAM للدراسات الاستراتيجية مركز
بحثي وفكري فاعل تأسس منذ عام
2015م، بصفته مؤسسة مستقلة
تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة
القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

غزة في ظل التحولات الجيوسياسية
الجديدة: الفرص والتحديات

الملخص التنفيذي

دخلت غزة مرحلة استراتيجية جديدة لم تعد فيها مجرد ساحة مواجهة فلسطينية-إسرائيلية، بل تحولت إلى **عقدة جيوسياسية مركبة** تتقاطع فيها ملفات الأمن الإقليمي، والحوكمة الفلسطينية، وإعادة الإعمار، والتنافس الدولي، وأمن البحر الأحمر وشرق المتوسط. ورغم وجود وقف إطلاق نار رسمي، فإنه ما يزال هشًا ويتعرض لانتهاكات متكررة. مع استمرار أزمة إنسانية واسعة النطاق، ونزوح غالبية السكان، وتعثر إعادة الإعمار. تشير تقديرات أممية ودولية إلى أن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار في غزة بلغت نحو **71.4 مليار دولار**، ما يجعل الملف الاقتصادي والإنساني أحد أهم محددات الاستقرار القادم.

التقدير العام أن السيناريو الأكثر ترجيحًا خلال 12-24 شهرًا هو **إدارة الأزمة لا حلها**: تهدئة هشة، ترتيبات أمنية جزئية، إعادة إعمار محدودة، استمرار الانقسام الفلسطيني، وتنافس عربي-دولي حول صيغة إدارة القطاع. أما السيناريو الأكثر خطورة فهو عودة التصعيد العسكري، خصوصًا إذا فشلت ترتيبات الحكم والأمن، أو تعثر التمويل، أو ارتبطت غزة مجددًا بجبهات إقليمية مثل لبنان، البحر الأحمر، أو الملف الإيراني.

سؤال التقدير الذي يطرح نفسه: كيف يمكن قراءة مستقبل غزة في ضوء التحولات الجيوسياسية الجديدة، وما السيناريوهات الأكثر احتمالًا، وما السياسات الأنسب عربيًا للتعامل مع مرحلة ما بعد الحرب؟

الفرضيات الحاكمة

ينطلق هذا التقدير من خمس فرضيات رئيسية:

1. غزة لم تعد ملفًا محليًا فقط، بل أصبحت جزءًا من إعادة تشكيل موازين الشرق الأوسط.
2. إسرائيل لن تقبل بعودة الوضع السابق للحرب، لكنها لا تملك حتى الآن صيغة مستقرة لحكم غزة دون كلفة سياسية وأمنية.
3. الفلسطينيون أمام اختبار إعادة بناء النظام السياسي؛ فاستمرار الانقسام سيحوّل إعادة الإعمار إلى أداة تنافس لا مدخل استقرار.
4. الدور العربي مرشح للتوسع، لكنه سيظل محدود الأثر ما لم ينتقل من التمويل والوساطة إلى هندسة سياسية جماعية.

5. البيئة الدولية متعددة الأقطاب تمنح فرصًا للفلسطينيين، لكنها قد تجعل غزة أيضًا ساحة تنافس بين مشاريع متباينة.

البيئة الاستراتيجية العامة

كشفت الأحداث أن الحرب منذ أكتوبر 2023 تحولت إلى نقطة انعطاف استراتيجية أعادت طرح القضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية في النظام الإقليمي، وربطت غزة بملفات أوسع مثل أمن البحر الأحمر، وشرق المتوسط، ومسارات التطبيع، وتوازنات القوى الكبرى.

وتؤكد المعطيات الراهنة أن وقف إطلاق النار بقي هشًا؛ فقد أشارت تقارير حكومية بريطانية في يونيو 2026 إلى أن وقف إطلاق النار ما يزال قائمًا شكليًا لكنه يتعرض لانتهاكات منتظمة، مع بقاء نحو 1.9 مليون فلسطيني في حالة نزوح واعتماد على المساعدات، وتدمير واسع في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي.

خريطة الفاعلين ومصالحهم

1. إسرائيل. تسعى إسرائيل إلى تحقيق أربعة أهداف مركزية: منع إعادة بناء القدرات العسكرية للفصائل، الاحتفاظ بحرية الحركة الأمنية، منع عودة حماس بصيغته السابقة، وإعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بالقطاع. غير أن المشكلة الإسرائيلية تكمن في أن تحقيق هذه الأهداف أمميًا لا يعني بالضرورة إنتاج استقرار سياسي، بل قد يفتح الباب أمام مقاومة منخفضة الكثافة، واستنزاف طويل، ورفض دولي متزايد.

2. الفصائل الفلسطينية. تسعى الفصائل، وفي مقدمتها حماس، إلى منع إقصائها الكامل من المعادلة السياسية والأمنية، والحفاظ على شرعية المقاومة أو جزء منها، والمشاركة غير المباشرة في ترتيبات ما بعد الحرب. التحدي الأساسي أمامها هو كيفية التحول من منطلق السيطرة إلى منطلق الشراكة أو التأثير السياسي دون خسارة قاعدتها الشعبية.

3. السلطة الفلسطينية. تمثل السلطة خيارًا مطروحًا دوليًا وعربيًا لإدارة غزة، لكنها تواجه تحديات شرعية وأداء ومؤسسات وثقة شعبية. عودتها إلى غزة دون إصلاح جوهري قد تُفهم باعتبارها عودة تحت ترتيبات خارجية، وهو ما يضعف قدرتها على الحكم.

4. مصر. تمتلك مصر موقفًا حاسمًا بحكم الجغرافيا ومعبر رفح وسيناء. أولوياتها: منع التهجير، حماية أمن سيناء، ضبط الحدود، والمشاركة في أي ترتيبات انتقالية لا تهدد الأمن المصري.

5. قطر. تركز قطر على الوساطة، التهدئة، الملف الإنساني، وإعادة الإعمار. ميزتها أنها تمتلك قنوات اتصال مع أطراف متناقضة، لكن دورها قد يتأثر بتنافس عربي أو ضغوط أمريكية وإسرائيلية.

6. السعودية. تتعامل السعودية مع غزة من زاوية أوسع تشمل الاستقرار الإقليمي، مستقبل التطبيع، موقعها القيادي العربي والإسلامي، وربط أي مسار إقليمي جاد بإطار سياسي للقضية الفلسطينية.

7. تركيا. تسعى تركيا إلى تعزيز حضورها السياسي والإنساني والدبلوماسي في الملف الفلسطيني، مع توظيف القضية ضمن خطابها الإقليمي، لكنها تصطدم بقيود العلاقة مع الغرب وإسرائيل وبعض التوازنات العربية.

8. إيران ومحور الحلفاء. تنظر إيران إلى غزة ضمن معادلة الضغط الإقليمي والردع غير المباشر. غير أن التصعيد الواسع يظل مكلفًا، خاصة مع ارتباط الملف بجبهات لبنان واليمن والبحر الأحمر والخليج.

9. الولايات المتحدة. تسعى واشنطن إلى منع توسع الحرب، حماية إسرائيل، تثبيت ترتيبات أمنية، وإنتاج صيغة حكم انتقالية في غزة. وقد طُرحت عدة تصورات دولية لما بعد الحرب، بينها صيغ تتعلق بإدارة انتقالية ومجالس إشراف دولية، لكنها لا تزال محل خلاف كبير.

10. الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا. يركز الاتحاد الأوروبي على المساعدات الإنسانية والحل السياسي ورفض الانهيار الإنساني، بينما تنظر الصين وروسيا إلى غزة كفرصة لإبراز تراجع الهيمنة الغربية وتوسيع حضورهما الدبلوماسي في الشرق الأوسط.

تحليل نقاط القوة والضعف

نقاط القوة: عودة القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الدولي، تصاعد التعاطف الشعبي العالمي، وجود اهتمام عربي ودولي بإعادة الإعمار، وامتلاك الفلسطينيين ورقة الشرعية التاريخية والقانونية.

نقاط الضعف: الانقسام الفلسطيني، ضعف المؤسسات، غياب قيادة موحدة، الدمار الواسع، الاعتماد الكبير على المساعدات، وتداخل القرار الفلسطيني مع حسابات إقليمية ودولية.

الفرص: إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، إنتاج صيغة حكم انتقالية جامعة، تحويل إعادة الإعمار إلى مدخل تنموي، استعادة الدور العربي الجماعي، وربط غزة بمسار سياسي أوسع لا يقتصر على الأمن.

التهديدات: تجدد الحرب، فرض ترتيبات أمنية أحادية، تهجير مقنع أو تدريجي، انهيار اجتماعي طويل، توظيف إعادة الإعمار سياسيًا، وتحول غزة إلى ساحة تنافس إقليمي دائم.

المتغيرات الحرجة

1. مصير وقف إطلاق النار.
2. شكل الإدارة الانتقالية لغزة.
3. موقف إسرائيل من السلطة الفلسطينية أو أي بديل تكنوقراطي.
4. مدى قبول الفصائل بترتيبات أمنية جديدة.
5. حجم التمويل العربي والدولي لإعادة الإعمار.
6. موقف مصر من الحدود والتهجير والمعايير.
7. ارتباط غزة بجبهات إقليمية مثل البحر الأحمر ولبنان وإيران.
8. قدرة الفلسطينيين على إنتاج توافق وطني.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: الاستقرار التدريجي

يقوم هذا السيناريو على تثبيت وقف إطلاق النار، توافق فلسطيني على إدارة انتقالية، قبول عربي-دولي بتمويل منظم، وانخراط السلطة الفلسطينية بعد إصلاحات حقيقية. يؤدي ذلك إلى تحسن تدريجي في الأمن والخدمات وإعادة الإعمار.

عوامل الدفع: ضغط دولي، توافق عربي، مرونة فلسطينية، ضبط إسرائيلي نسبي.

المخاطر: هشاشة التنفيذ، خلافات حول السلاح، بطء التمويل.

النتيجة: انتقال غزة من حالة الكارثة إلى التعافي البطيء.

السيناريو الثاني: إدارة الأزمة

وهو السيناريو الأكثر ترجيحًا. يستمر وقف إطلاق النار الهش، وتبدأ ترتيبات إنسانية وإعمارية محدودة، دون تسوية سياسية شاملة. تبقى غزة تحت وضع انتقالي غامض، مع بقاء الخلاف حول الأمن والحكم والسلاح.

عوامل الدفع: غياب الثقة، تضارب الرؤى، ضعف القيادة الفلسطينية، الحسابات الإسرائيلية. **والنتيجة:** لا حرب شاملة، ولا سلام مستقر؛ بل إدارة مؤقتة للأزمة.

السيناريو الثالث: العودة إلى التصعيد

يتحقق إذا انهارت التهدئة، أو نفذت إسرائيل عمليات واسعة، أو عادت الفصائل إلى الاشتباك، أو امتدت المواجهة إلى جبهات إقليمية. في هذا السيناريو تتجدد الكارثة الإنسانية، ويتعطل الإعمار، وتزداد فرص التوتر الإقليمي. **وعوامل الدفع:** فشل ترتيبات الأمن، اغتيالات، انهيار المفاوضات، انسداد إنساني. والنتيجة المتوقعة عودة غزة إلى دائرة الحرب المفتوحة.

مؤشرات الإنذار المبكر

ينبغي على مراكز الرصد متابعة المؤشرات الآتية:

1. ارتفاع وتيرة الخروقات العسكرية لوقف إطلاق النار.
2. تعثر دخول المساعدات أو إغلاق المعابر.
3. فشل التوافق على إدارة انتقالية.
4. زيادة التصريحات الإسرائيلية الراضية لدور السلطة الفلسطينية.
5. خلافات عربية علنية حول إدارة غزة.
6. تراجع التمويل الدولي للإعمار.
7. تصاعد التوتر في البحر الأحمر أو لبنان.
8. انهيار الخدمات الصحية أو تفشي الأوبئة.
9. صعود احتجاجات فلسطينية داخلية ضد أي ترتيبات مفروضة.
10. استخدام ملف غزة في صفقات إقليمية منفصلة عن الحقوق الفلسطينية.

الانعكاسات الإقليمية

- **على النظام العربي.** غزة أعادت اختبار قدرة النظام العربي على إنتاج موقف جماعي. الخطر لا يكمن فقط في ضعف الدعم، بل في تحوّل إعادة الإعمار إلى مسارات منفصلة ومتنافسة، بما يسمح للقوى الخارجية بصياغة مستقبل القطاع دون مرجعية عربية موحدة.
- **على مسارات التطبيع.** لم تُنه الحرب مسارات التطبيع، لكنها أعادت ربطها بشرط سياسي أكثر وضوحًا: لا يمكن بناء هندسة إقليمية مستقرة تتجاهل القضية الفلسطينية.
- **على البحر الأحمر واليمن.** ارتبطت غزة بأمن البحر الأحمر عبر تصاعد الهجمات والتهديدات البحرية. وقد أكد مجلس الأمن في يناير 2026 استمرار أهمية متابعة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وتداعياتها على الملاحة الدولية.
- **على التنافس الدولي.** من المرجح أن تبقى غزة ساحة اختبار بين المقاربة الأمريكية القائمة على الأمن والترتيبات، والمقاربة الروسية/الصينية القائمة على نقد الهيمنة الغربية ودعم المسار الأممي، والمقاربة الأوروبية التي تجمع بين الإغاثة والحديث عن حل سياسي.

بدائل السياسات أمام الفاعل العربي

البديل الأول: الاكتفاء بالدعم الإنساني

الميزة: سريع وقابل للتنفيذ.

العيب: لا يعالج جذور الأزمة.

التقدير: ضروري لكنه غير كافٍ.

البديل الثاني: دعم إدارة تكنوقراطية فلسطينية انتقالية

الميزة: يخفف الاستقطاب ويمنح فرصة لإدارة الخدمات والإعمار.

العيب: يحتاج غطاءً سياسيًا فلسطينيًا واسعًا.

التقدير: أفضل البدائل العملية إذا ارتبط بإصلاح السلطة ومصالحة وطنية.

البديل الثالث: الدفع نحو مسار عربي موحد لإعادة الإعمار

الميزة: يمنع توظيف الإعمار سياسيًا ويعزز الدور العربي.

العيب: يتطلب تنسيقًا عاليًا بين دول ذات أولويات مختلفة.

التقدير: خيار استراتيجي مطلوب.

البديل الرابع: القبول بإدارة دولية واسعة

الميزة: قد يوفر تمويلًا وضمانات.

العيب: قد يضعف السيادة الفلسطينية ويثير رفضًا شعبيًا.

التقدير: ينبغي الحذر منه إلا إذا كان محدودًا ومؤقتًا وتحت مظلة فلسطينية.

التوصيات التنفيذية

1. تشكيل إطار عربي تنسيقي خاص بغزة يضم الدول الأكثر ارتباطًا بالملف: مصر، قطر، السعودية، الأردن، الإمارات، تركيا بصفة شراكة، والسلطة الفلسطينية.
2. ربط إعادة الإعمار بإطار سياسي واضح يمنع تحويل غزة إلى ملف إنساني فقط، ويؤكد وحدة الأراضي الفلسطينية بين غزة والضفة والقدس.
3. دعم حكومة أو إدارة تكنوقراطية فلسطينية انتقالية بشرط أن تستند إلى توافق وطني، لا إلى إملاعات خارجية.
4. إطلاق صندوق عربي-دولي لإعادة إعمار غزة بإدارة شفافة، ورقابة مستقلة، وأولويات واضحة: السكن، الصحة، المياه، التعليم، والطاقة.
5. منع التهجير بكل أشكاله المباشر وغير المباشر، واعتباره خطًا أحمر عربيًا وقانونيًا.
6. إصلاح السلطة الفلسطينية باعتباره شرطًا لعودتها الفاعلة، بما يشمل تجديد الشرعية، مكافحة الفساد، إصلاح الأجهزة، وتوسيع التمثيل السياسي.

7. إدارة ملف السلاح عبر مقارنة تدريجية لا تبدأ بنزع السلاح قسرًا، بل بإعادة بناء منظومة أمنية فلسطينية موحدة مرتبطة بأفق سياسي.
8. بناء استراتيجية إعلامية عربية موحدة تركز على الحقوق، القانون الدولي، الكارثة الإنسانية، ومخاطر تحويل غزة إلى ملف أمني فقط.
9. ربط غزة بأمن البحر الأحمر وشرق المتوسط ضمن رؤية عربية شاملة للأمن الإقليمي، لا ترك هذه الملفات تُدار من خارج المنطقة.
10. إنشاء وحدة رصد وإنذار مبكر داخل مراكز الدراسات العربية لمتابعة مؤشرات التصعيد، التعثر الإنساني، التمويل، والمواقف الدولية.

التقدير النهائي

غزة تقف اليوم بين ثلاث لحظات: لحظة كارثة إنسانية، ولحظة إعادة تشكيل سياسي، ولحظة تنافس جيوسياسي. والخطر الأكبر أن يتم التعامل معها بوصفها ملفًا أمنيًا أو إنسانيًا منفصلًا عن القضية الفلسطينية الأوسع. أما الفرصة الاستراتيجية فتتمثل في تحويل مرحلة ما بعد الحرب إلى مدخل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني، واستعادة الدور العربي، وربط الإعمار بمسار سياسي يضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية.

وبناءً على المعطيات الحالية، فإن سيناريو إدارة الأزمة هو الأكثر ترجيحًا، لكنه ليس قدرًا محتومًا. قدرة العرب والفلسطينيين على الانتقال من رد الفعل إلى المبادرة هي العامل الحاسم في منع غزة من التحول إلى منطقة وصاية أمنية طويلة المدى أو ساحة استنزاف دائمة.



www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

